

البيان ان الم يرد في جميع احوالها وعند اللان وكلها انما هي انما هي انما هي  
المنع لكن الاخير جوبا لزم في الاحتياط فلما يجوز عند اعادة اقراره ليق  
مع ان النما ان كان الرجوع عن تسليم ما سلمه مالم يكن يدعيها جليا كما سيأتي منه  
في المتن في اخر الفصل الاخير من هذه المقالة وبيان هذا ان بيان كون السند  
مساويا للتمني او بيان بطلان نفي الم بطلان السند او بيان كون  
ابطال السند او بيان نفي الامر انما هي انما هي انما هي انما هي انما هي  
بالصحة معلوم من باب النفا على السند بالعلم المشهور في النسبة بين النفا  
وجم النسبة بحسب الخلق ارمي كون السند مساويا في نفس الامر او في زعم المانع للتمني  
وهو ان من ان يكون حقيقيا او مجازيا والاول اعم من ان يكون لغويا وعقليا  
والثاني اعم من ان يكون لغويا وعقليا وحذفتها واخصيتها مصدر بلغوي  
ايضا بالعلم المشهور في النسبة بين النفا ان كون السند اخص مطلقا في نفس الامر  
او في زعم المانع منه اعم من المنه كذا في مساواة السند لنقص المانع  
بالعلم المذكور واخصيتها ان كون السند اخص مطلقا في نفس الامر او في زعم المانع  
منه اعم من نفي المانع فظهر ان مثل ما يقال هذا السند مساويا للتمني او اخص مطلقا  
من المنه فقيده بجازة النسبة لوجود المناسبات بين المنه وبين تلك المساوات و  
الاخصية ان المنه كانت معان لها كذا قال الكشاد في التفسير ولا يبعد ان يكون  
المنه بمع الم ويقدر المضاق في تكون النسبة حقيقية والمجازة الطرف  
والسند انما يطلق عليه سندا في عرف هذا الفن متلبسا بالاحتمال العقلي  
سواء كان له وجود او لا ومع سواء صدر من المانع على زعم السند او لا في اقسام  
ان مختصة اقسام خمسة قال في التفسير ان قلت مساوات السند لنقص المانع  
يشترط في ايراد نفي المانع ان لا يقال للمانع انما هو مساويا للتمني او مساويا  
نقص التحد فالتسند الذي هو عين نفي المانع خارج عن اقسام المنه  
لغيره لان ان ليس بانسان لا يجوز ان يكون انسانا قلت لم يذكر في كتب

هذا

هذا النقص كون السند عين نفي المانع فالنقصان ذكر نفي المانع بعد المنه ليس  
بسندا في عرف هذا الفن بل بصور المنه كما ان من هذا اعتراض على المقدم بسبب  
انقضاء الشرط الاول من شروط صحته وهو بلوغ كانه قال هذا النقص باطل  
لانه مقارن بنقص قسمه داخل في المقدم وما يخرج عن الاقسام وكل نقيض يشانه  
هذا باطل وبين خروج عن الاقسام بغيره مساوات السند لنقص المانع في  
ان قلت هذا بين خروج عن المقدم الاول فقط لاخره عما بقي من الاقسام  
مع انه لا بد منه قلت خروج عما بقي من الاقسام ظاهر فلا حاجة الى البيان لان  
السند المذكور انما يشبه بقسم من الاقسام المذكورة يشبه بالقسم الاول فيكون هذا  
بيان خروج من القسم الاول فقط واجبت عن بعض الصغرى بعينه دخول في  
المقدم ان المانع من المقدم هو الذي يطلق عليه سندا في عرف هذا الفن وهو الذي  
يغير النقص من جهة اللفظ ومن جهة المقدم وصدور المانع مما ذكر منه  
يستلزم نفي المانع في كون صدق المقدم على بعض الاقسام بعيدا وما ذكره من  
المادة فلا يطلق عليه سندا في عرف هذا الفن بل يطلق عليه بصور المنه واهل  
قوله تامل في اخره في اشارة الى السؤال بانه ما ذكرت وهو ما يرد في نفي  
الم كقولك لان انه ليس بانسان لا يجوز ان يكون بشرا والتمني ايضا بمنه الصغرى  
ان بعينه دخول في المقدم ويكون ان يكون اشارة الى جعل الجواب لان تخصيص مقدم هذا  
النقص بما يطلق عليه سندا في عرف هذا الفن بعد لان اطلاق السند العرفي على  
المباين خلاف اللفظ ولولم يطلق المقدم عليه لم يكن النقص مانعا وله وجه اخر في  
الاول السند مساويا لنقص المانع في نفس الامر وهذا السند يكون مباينا  
لعين المنه البتة والثاني السند اخص مطلقا من نفي المانع في نفس الامر  
وهو ايضا يكون مباينا لعين المنه البتة والثاني السند اعم مطلقا من نفي  
المنه في نفس الامر وهو اما ان يكون اعم من وجه من وجه المنه وهو الغالب  
واما ان يكون اعم مطلقا من عينه كما كان اعم مطلقا من النقص والبراع السند